هل يشترط ابن تيمية وابن القيم اعتقاد الربوبية في مفهومي العبادة والشرك؟

إعداد

د. سلطان بن عبدالرحمن العميري

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد:

فهذه روقة قصدت فيها جمع قدر من الأدلة والشواهد من كلام ابن تيمية وابن القيم على أنهما لا يشترطان في مفهومي العبادة والشرك اعتقاد الربوبية، وأنهما يجعلان مفهوم العبادة مرتكزا على تحقق غاية الذل ونهاية الحب مع ما يستلزمه ذلك من الأعمال الظاهرة والباطنة، ومفهوم الشرك مرتكزا على نسبة شيء من خصائص الله إلى المخلوق، أو مساواة غير الله بالله فيما هو لله، سواء صاحب ذلك اعتقاد الربوبية في المخلوق أو لم يصاحبه.

وأجبت فيها على الإشكالات المعارضة التي تنسب إليهما اشتراط اعتقاد الربوبية في المخلوق في مفهومي العبادة والشرك، فتقرر بأن المرء لا يكون عابدا للمخلوق إلا إذا اعتقد فيه معنى من معاني الربوبية، وأنه لا يكون مشركا إلا إذا كان كذلك.

وسيجد القارئ لهذه الورقة أن الأدلة والشواهد من كلام ابن تيمية متنوعة جدا، ومتعاضدة بشكل كبير، ويصفها ابن تيمية بأنها من المعلوم بالدين بالضرورة، ويحكي عليها الإجماع مرارا.

فمن المستعبد عقلا ومنهجا أن تكون قضية يقررها ابن تيمية في عامة كتبه ويكررها كثيرا، ويحكي عليها الإجماع مرارا، ويصفها بأنها من المعلوم من دين المسلمين بالضرورة، ثم تكون غامضة عنده، أو يذكر في كتبه ما يناقضها مرات كثيرة من غير أن يشعر بذلك، أو يكون قد تراجع عنها من غير تنبيه على ذلك.

وقد قسمت الورقة إلى مبحثين:

المبحث الأول: الشواهد والأدلة على عدم اشتراط اعتقاد الربوبية في مفهومي العبادة والشرك من كلام ابن تيمية وابن القيم.

المبحث الثاني: الجواب على دعوى حصر ابن تيمية وابن القيم موجبات الشرك في اعتقاد الربوبية.

ولا بد من التأكيد على أن القصد الأولي من هذه الورقة هو تحرير النظر في هذين المبحثين، وأما بحث المسألة نفسها من خلال النصوص الشرعية وأقوال العلماء فقد بحثتها في كتب سابقة، وسيأتي بحثها في أبحاث لاحقة.

المبحث الأول

الشواهد والأدلة على عدم اشتراط اعتقاد الربوبية في مفهومي العبادة والشرك من كلام ابن تيمية وابن القيم

من المعلوم بالضرورة القطعية التي لا تحتمل الشك ولا التردد لمن قرأ كلام ابن تيمية وابن القيم في مسائل توحيد الألوهية أنهما لا يشترطان اعتقاد الربوبية في مفهومي العبادة والشرك، فإن تقريراتهما في هذه القضية قطعية ظاهرة في الوضوح والبيان، وقد اتسمت بالتعدد في الدلالات، والتنوع في الجهات، إلى أن بلغت درجة عالية من الجلاء والوضوح.

فالحال في باب توحيد الألوهية لا يختلف عن الحال عندهما في باب توحيد الأسماء والصفات، فكل من قرأ ما كتباها في هذا الباب يعلم يقينا أنهما يثبتان الصفات لله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، وأنهما لا يتفقان مع مذهب المعطلة ولا المفوضة ولا المشبهة، وهذه المعاني معلومة من حالهما بالضرورة، ولا يمكن التشكيك فيها بحال.

ومع ذلك فكما أنه قد ظهرت بعض الدعاوى التي تنسب إلى ابن تيمية بأنه قد تراجع عن قوله في إثبات الصفات وأضحى يتبنى مذهب التأويل أو التفويض، اعتمادا على جمل وتراكيب موهمة موجودة في بعض كتبه، فقد ظهرت بعض الدعاوى التي تنسب إلى ابن تيمية وابن القيم أنهما يشترطان اعتقاد الربوبية في مفهومي العبادة والشرك، وبعضهم يقرر احتمالية أن ابن تيمية كان يقرر عدم اشتراط اعتقاد الربوبية في مفهومي العبادة والشرك ثم تراجع عن ذلك وأضحى يشترطه فيهما.

وكلاهما النسبتين خطأ ظاهر، وهما متناقضتان تمام المناقضة لما هو معلوم

بالاضطرار من حال ابن تيمية وابن القيم.

بل إن الإقرار بأن ابن تيمية وابن القيم لا يشترطان اعتقاد الربوبية في مفهومي العبادة والشرك والرد عليهما أسهل بكثير من حيث المؤونة البحثية من الإصرار على دعوى أنهما يشترطان ذلك في مفهومي العبادة والشرك.

وحتى لا يكون الكلام مرسلا من غير إثبات ولا تدليل، فإني سأذكر من كلام ابن تيمية وابن القيم من الأدلة والبراهين ما يثبت بأنهما لا يشترطان اعتقاد الربوبية في مفهومي العبادة والشرك.

وما في كلام ابن تيمية وابن القيم مما يدل على أنهما لا يشترطان اعتقاد الربوبية في مفهومي العبادة والشرك كثير جدا، ولكني سأقتصر على عشرة أمور منها، هي:

الأمر الأول: تحديد أصل حقيقة العبادة ومنبعها، فقد أكد ابن تيمية وابن القيم كثيرا على أن أصل العبادة ومنبعها راجع إلى غاية الذل وغاية المحبة، وما يستلزمانه من الأعمال الظاهرة، وتوارد كلامهما كثيرا في تأكيد هذا المعنى، فإنما لا يكادان يذكران مفهوم العبادة إلا ويذكران رجوعها إلى معنى الذل والمحبة، ولو كان لمعناه مقوما آخر لما تواردا على تركه وإغفاله.

وفي بيان هذا المعنى يقول ابن تيمية: "العبادة أصلها عبادة القلب، وهي غاية الذل بغاية الحب، وذلك إنما يكون بشعور في القلب وعلم وإحساس وبإرادة وقصد واختيار"[(١)]، ويقول أيضا :"العبادة أصل معناها الذل أيضا، يقال: طريق معبد إذا كان مذللا قد وطئته الأقدام، لكن العبادة المأمور بها تتضمن معنى الذل ومعنى الحب،

---

(١) جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (٩١) .

فهي تتضمن غاية الذل لله بغاية المحبة له، ومن خضع لإنسان مع بغضه له لا يكون عابدا له، ولو أحب شيئا ولم يخضع له لم يكن عابدا له، كما قد يحب الرجل ولده وصديقه، ولهذا لا يكفي أحدهما في عبادة الله تعالى، بل يجب أن يكون الله أحب إلى العبد من كل شيء، وأن يكون الله عنده أعظم من كل شيء، بل لا يستحق المحبة والخضوع التام إلا الله"(١).

ويبين ابن تيمية أن حقيقة العبادة تتمحور حول المحبة، ونبه أنه بذلك يظهر الفرق بين الربوبية والألوهية، حيث يقول: "أما السلف والأئمة وأئمة أهل الحديث وأئمة التصوف، وكثير من أهل الكلام والنظر، فأقروا بأنه محبوب لذاته، بل لا يستحق أن يحب لذاته إلا هو، **وهذا حقيقة الألوهية، وهو حقيقة ملة إبراهيم، ومن لم يقر بذلك لم يفرق بين الربوبية والإلهية**"(٢).

ويؤكد ابن القيم المعنى نفسه فيقول: "العبادة تجمع أصلين: غاية الحب بغاية الذل والخضوع، والعرب تقول: طريق مُعبَّد، أي مذلل، والتعبد: التذلل والخضوع؛ فمن أحببته ولم تكن خاضعًا له لم تكن عابدًا له، ومن خضعت له بلا محبة لم تكن عابدًا له حتى تكون محبًا خاضعًا"(٣)، ويقول: "من خصائص الإلهية: العبودية التي قامت على ساقين لا قوام لها بدونهما: غاية الحب، مع غاية الذل. هذا تمام العبودية، وتفاوت منازل الخلق فيها بحسب تفاوتهم في هذين الأصلين"(٤).

وبمقتضى التعريف السابق فإنه يعلم أن مفهوم العبادة عند ابن تيمية وابن القيم لا يشترط فيه اعتقاد معنى من معاني الربوبية في المعبود استقلالا أو تأثيرا على إرادة الله

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥٣/١٠) .

(٢) منهاج السنة النبوية (١٦٥/٣) .

(٣) مدارج السالكين (٩٥/١) .

(٤) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (١٣٦).

أو تبعية لها، وإنما المشترط تحقق ذلك المعنى الذي هو غاية الذل مع غاية المحبة وما يلزم ذلك من الأعمال الظاهرة، فمتى ما تحقق هذا القدر فقد تحقق مفهوم العبادة في المعين.

فمن المستبعد عقلا ومنهجا أن يكون هذا المفهوم الأساسي في دين الله وفي مشروع ابن تيمية وابن القيم مقيدا بقيد آخر، وهو اعتقاد الربوبية في المخلوق، ثم لا يذكرانه عند حديثهما عن مفهوم العبادة وعند ذكرهما لأصل معناه، وتحريرهما لمقوماته الأساسية التي لا بد منها.

فإن قيل: غاية الذل والحب عندهما لا يكون عبادة إلا باعتقاد الربوبية.

قيل: هذا مستبعد جدا؛ وهو مجرد دعوى لا دليل عليها، بل توارد صنيع ابن تيمية وابن القيم في بيانهما لمفهوم العبادة يدل على بطلان ذلك كما سبق بيانه.

الأمر الثاني: تحديد حقيقة الشرك، فقد ذكر ابن تيمية وابن القيم مرارا بأن حقيقة الشرك ترجع إلى معنى مساواة الخالق بالمخلوق، ونصا في الوقت نفسه على أنه لا يشترط في المساواة أن تكون تامة، وعلى أنه لا يشترط فيها اعتقاد الربوبية في المخلوق.

وفي بيان هذا المعنى يقول ابن تيمية: " **كل من جعل مخلوقا مثلا للخالق في شيء من الأشياء**، فأحبه مثل ما يحب الخالق، أو وصفه بمثل ما يوصف به الخالق، فهو مشرك سوى بين الله وبين المخلوق في شيء من الأشياء، فعدل بربه"(١).

ويقول ابن القيم: "حقيقة الشرك هو التشبه بالخالق والتشبيه للمخلوق به هذا هو

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/١٦٣).

التشبيه في الحقيقة، لا إثبات صفات الكمال التي وصف الله بها نفسه، ووصفه بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعكس من نكس الله قلبه، وأعمى عين بصيرته وأركسه بلبسه الأمر، وجعل التوحيد تشبيهاً، والتشبيه تعظيماً وطاعة، فالمشرك مشبه للمخلوق بالخالق في خصائص الإلهية، فإن من خصائص الإلهية التفرد بملك الضر والنفع، والعطاء والمنع، وذلك يوجب تعليق الدعاء والخوف والرجاء والتوكل به وحده، فمن علق ذلك بمخلوق فقد شبهه بالخالق"[1].

ثم بينا أنه لا يشترط في المساواة والتشبيه اعتقاد معنى الربوبية في المخلوق، يقول ابن تيمية: "المشركون لا يسوون بينه وبين غيره في كل شيء، فإن هذا لم يقله أحد من بني آدم، وهو ممتنع لذاته امتناعا معلوما لبني آدم، لكن منهم من جحده وفضل عليه غيره في العبادة والطاعة، لكن مع هذا لم يثبته ويسو بينه وبين غيره في كل شيء، بل في كثير من الأشياء. **فمن سوى بينه وبين غيره في أمر من الأمور، فهو مشرك**"[2].

ويقول: "الله تعالى لا يجوز أن يُساوَى بغيرِه في شيء من الأشياء. ولهذا قال تعالى: {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ} أي: يجعلون له عِدْلًا، والعدل: المثل. وقد قدَّمنا أن المعادلة في كل شيء لم يفعلها أحدٌ، **فعُلِمَ أن من جَعل له عِدْلًا في شيء من الأشياء فقد عدل بربه**"[3].

فابن تيمية هنا يجعل المعنى المعتبر في المساواة التي تمثل حقيقة الشرك مساواة غير الله بالله في شيء من الأشياء، ولو كانت مقيدة عنده بمعاني الربوبية

---

(١) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (١٨٢).

(٢) جامع المسائل ، جمع عزير شمس ورفاقه (٣/٢٧٩) .

(٣) جواب الاعتراضات المصرية (١١٧) .

لبين ذلك.

ويقول ابن القيم: "هذه التسوية المذكورة في قوله تعالى حكاية عنهم وهم في النار يقولون لآلهتهم وأندادهم، وهي محضرة معهم في العذاب {تالله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين}، ومعلوم أنهم لم يسووهم برب العالمين في الخلق والربوبية. **وإنما سووهم به في المحبة والتعظيم**، وهذا أيضا هو العدل المذكور في قوله تعالى: {ثم الذين كفروا بربهم يعدلون} أي: **يعدلون به غيره في العبادة التي هي المحبة والتعظيم**. وهذا أصح القولين"[١].

ويقول ابن القيم عن المشركين: "معلوم أنهم ما سووهم به سبحانه في الخلق، والرزق، والإماتة، والإحياء، والملك، والقدرة، وإنما سووهم به في الحب، والتأله، والخضوع لهم والتذلل، وهذا غاية الجهل والظلم، فكيف يسوى التراب برب الأرباب، وكيف يسوى العبيد بمالك الرقاب"[٢].

فابن القيم ينص هنا على أن المساواة واقعة بمعاني خارجة عن اعتقاد الربوبية، فقد أرجعها إلى الحب والتأله والخضوع والتذلل.

فابن تيمية وابن القيم أرجعا حقيقة الشرك الأكبر إلى مساواة غير الله بالله تعالى فما يختص بها سبحانه، ونصا في الوقت نفسه على أنه لا يشترط المساواة التامة، ونصا في الوقت نفسه أيضا على أنه لا يشترط أن تكون المساواة متلبسة بشيء من الربوبية.

ومقتضى تقريرهما أن كل تسوية بين الله وبين خلقه فهي داخلة في الشرك وعبادة

---

(١) مدارج السالكين (٢٢/٣) .

(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (١٣٢).

غير الله، فمن ساوى بين الله وبين أحد من خلقه في الحب فهو واقع في الشرك، ومن ساوى بين الله وبين خلقه في الطاعة فهو واقع في الشرك، ومن ساوى بين الله وبين أحد من خلقه في التعظيم فهو واقع في الشرك، ومن ساوى بين الله وبين أحد من خلقه في الخلق فهو واقع في الشرك، ومن ساوى بين الله وبين أحد من خلقه في تدبير الكون فهو مشرك، والمساواة في كل معنى بحسبه.

الأمر الثالث: جعْلُ الشرك في العبادة قسيما للشرك في الربوبية، فابن تيمية وابن القيم ينصان على أن الشرك الأكبر منقسم إلى قسمين، الأول: شرك في الألوهية والعبادة، والثاني: شرك في الربوبية، ويفسران القسم الأول بمحض العبادة ولا يذكران تقييده بالثاني.

يقول ابن تيمية عن الشرك الذي يكفر به صاحبه: "وهو نوعان: شرك في الإلهية وشرك في الربوبية. فأما الشرك في الإلهية فهو: أن يجعل لله ندا – أي: مثلا في عبادته أو محبته أو خوفه أو رجائه أو إنابته، فهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله إلا بالتوبة منه... وأما النوع الثاني: فالشرك في الربوبية فإن الرب سبحانه هو المالك المدبر المعطي المانع الضار النافع الخافض الرافع المعز المذل"[(١)].

فابن تيمية جعل الشرك في العبادة قسما مقابلا للشرك في الربوبية، وفسره بجعل شريك مع الله في العبادات الظاهرة أو الباطنة.

وهذه المقابلة تكررت في كلام ابن تيمية، حيث يقول: "الشرك نوعان: شرك في ربوبيته، بأن يجعل لغيره معه تدبيرًا ما...وشرك في الألوهية: بأن يدعى غيره دعاء عبادة، أو دعاء مسألة"[(٢)]، ويقول: "الشرك نوعان: أحدهما: شرك في الربوبية، والثاني

(١) مجموع الفتاوى (٩١/١).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢٢٦/٢).

شرك في الإلهية"[1].

بل إن ابن تيمية لما ذكر شرك المشركين بأصنافهم المختلفة ذكر أن شركهم منقسم إلى قسمين: في الربوبية وفي الألوهية، فجعلهما قسمان منفصلان كل واحد منهما قائم بنفسه، حيث يقول: "ليس في جميع الكفار من جعل لله شريكا مساويا له في ذاته وصفاته وأفعاله هذا لم يقله أحد قط لا من المجوس الثنوية ولا من أهل التثليث ولا من الصابئة المشركين الذين يعبدون الكواكب والملائكة ولا من عباد الأنبياء والصالحين ولا من عباد التماثيل والقبور وغيرهم؛ فإن جميع هؤلاء – وإن كانوا كفارا مشركين متنوعين في الشرك – فهم مقرون بالرب الحق الذي ليس له مثل في ذاته وصفاته وجميع أفعاله؛ **ولكنهم مع هذا مشركون به في ألوهيته بأن يعبدوا معه آلهة أخرى يتخذونها شفعاء أو شركاء؛ أو في ربوبيته بأن يجعلوا غيره رب بعض الكائنات دونه مع اعترافهم بأنه رب ذلك الرب وخالق ذلك الخلق**"[2].

وذكر ابن القيم أن أهل الإشراك نوعان: الأول: من يشرك في الربوبية والألوهية معا، والثاني: من يشرك في الألوهية فقط، وفسر الإشراك بالربوبية العبادات المحضة، حيث يقول: "أهل الإشراك نوعان: **أحدهما: أهل الإشراك به في ربوبيته وإلهيته،** كالمجوس ومن ضاهاهم من القدرية... **النوع الثاني: أهل الإشراك به في إلهيته،** وهم المقرون بأنه وحده رب كل شيء، ومليكه وخالقه، وأنه ربهم ورب آبائهم الأولين، ورب السماوات السبع، ورب العرش العظيم، وهم مع هذا يعبدون غيره، ويعدلون به سواه في المحبة والطاعة والتعظيم، وهم الذين اتخذوا من دون الله أندادا"[3].

(١) درء تعارض العقل والنقل (٣٩٠/٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٥١/١١).

(٣) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٨٥/١).

فهذا التقسيم قطعي الدلالة على أن ابن القيم لا يحصر الشرك في اعتقاد الربوبية في المخلوق.

الأمر الرابع: اطراد جعل المناط الموجب للشرك الأكبر متعلقا بالأفعال الظاهرة، ومعنى هذا أن ابن تيمية وابن القيم اطرد كلاهما في تعليق الحكم بالشرك الأكبر على مجرد الوقوع في الأفعال الشركية الظاهرة، ولم يقيدا مناط الشرك فيها ولو في مرة واحدة بالاعتقاد الربوبية في المخلوق.

فتراهم يقولان: من صلى لغير الله فهو مشرك، ومن استغاثة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله فهو مشرك، ومن ذبح لغير الله هو مشرك، ومن نذر لغير الله فهو مشرك، وقد تكرر هذا الأمر منهم كثيرا، وفي مواضع متعددة، ومع ذلك لم يرد في كلهما ما يدل على أنهما يجعلان المناط المؤثر في الحكم بالشرك الأكبر على هذه الأفعال راجعا إلى اعتقاد الربوبية في المخلوق.

يقول ابن تيمية عن الكتاب الذي أُرسل من بعض أهل الشام وفيه استغاثة بالنبي ﷺ في النصرة من العدو :"المحضر الذي قدم به من الشام إلى ابن مخلوف فيما يتعلق بالاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم إن أظهروه كان وباله عليهم، ودل على أنهم مشركون، لا يفرقون بين دين المسلمين ودين النصارى. فإن المسلمين متفقون على ما علموه بالاضطرار من دين الإسلام أن العبد لا يجوز له أن يعبد ولا يدعو ولا يستغيث ولا يتوكل إلا على الله، وأن من عبد ملكا مقربا أو نبيا مرسلا أو دعاه أو استغاث به فهو مشرك. فلا يجوز عند أحد من المسلمين أن يقول القائل: يا جبرائيل أو يا ميكائيل أو يا إبراهيم أو يا موسى أو يا رسول الله اغفر لي أو ارحمني أو ارزقني أو انصرني أو أغثني أو أجرني من عدوي أو نحو ذلك، بل هذا كله من خصائص

الإلهية"[١].

ويقول ابن تيمية: "من الشرك أن يدعو العبد غير الله كمن يستغيث في المخاوف والأمراض والفاقات بالأموات والغائبين. فيقول: يا سيدي الشيخ فلان لشيخ ميت أو غائب فيستغيث به ويستوصيه ويطلب منه ما يطلب من الله من النصر والعافية؛ فإن هذا من الشرك الذي حرمه الله ورسوله باتفاق المسلمين"[٢].

ويقول ابن تيمية: من "يدعو غير الله وهو ميت أو غائب سواء كان من الأنبياء والصالحين أو غيرهم فيقول: يا سيدي فلان أغثني أو أنا أستجير بك أو أستغيث بك أو انصرني على عدوي. ونحو ذلك فهذا هو الشرك بالله. والمستغيث بالمخلوقات قد يقضي الشيطان حاجته أو بعضها، وقد يتمثل له في صورة الذي استغاث به، فيظن أن ذلك كرامة لمن استغاث به؛ وإنما هو شيطان دخله وأغواه لما أشرك بالله، كما يتكلم الشيطان في الأصنام وفي المصروع وغير ذلك، ومثل هذا واقع كثيرا في زماننا وغيره، وأعرف من ذلك ما يطول وصفه في قوم استغاثوا بي أو بغيري، وذكروا أنه أتى شخص على صورتي أو صورة غيري وقضى حوائجهم، فظنوا أن ذلك من بركة الاستغاثة بي أو بغيري، وإنما هو شيطان أضلهم وأغواهم، وهذا هو أصل عبادة الأصنام واتخاذ الشركاء مع الله تعالى في الصدر الأول من القرون الماضية، كما ثبت ذلك، فهذا أشرك بالله"[٣].

فهذا الاطراد يدل على أنهما لا يعدان اعتقاد الربوبية في المخلوق شرطا في ثبوت الشرك في الأفعال الظاهرة؛ إذ من المستبعد جدا أن يذكر ابن تيمية هذه المسألة

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٢٧٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/٦٦٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١/٣٥٠).

عشرات المرات، وفي كل مرة يقتصر على تعليق الحكم بالمناط الظاهر من غير إشارة منه إلى شرطها الذي لا بد منه، وهو اعتقاد معنى الربوبية في المخلوق، فلو كان هذا شرطا لنص إليه أو لذكره في بعض المواضع.

الأمر الخامس: النص على أن الشرك في العبادة يتحقق مع انتقاء كل اعتقاد معاني الربوبية بالمخلوق.

فتراهما يقولان: الشرك في العبادة يتحقق في المعين ولو لم يعتقد في المخلوق أنه يخلق ويرزق ويضر وينفع وغيرها من معاني الربوبية، فكيف يصح أن يقال: إنهما يشترطان اعتقاد الربوبية في تحقق الشرك؟!!

وفي بيان هذا المعنى يقول ابن تيمية: "ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالي، ويصوم لها، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك: وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي، فإذا جعلتها سببا وواسطة لم أكن مشركا، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك"(١).

ويقول ابن القيم: "أما الشرك في العبادة فهو أسهل من هذا الشرك، وأخف أمرا، فإنه يصدر ممن يعتقد أنه لا إله إلا الله، وأنه لا يضر ولا ينفع ولا يعطي ولا يمنع إلا الله، وأنه لا إله غيره، ولا رب سواه، ولكن لا يخص الله في معاملته وعبوديته، بل يعمل لحظ نفسه تارة، ولطلب الدنيا تارة، ولطلب الرفعة والمنزلة والجاه عند الخلق تارة، فلله من عمله وسعيه نصيب، ولنفسه وحظه وهواه نصيب، وللشيطان نصيب، وللخلق نصيب، وهذا حال أكثر الناس"(٢).

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٢٧).

(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (١٣١).

ويقول ابن القيم: "أما الشرك، فهو نوعان: أكبر وأصغر، فالأكبر لا يغفره الله إلا بالتوبة منه، وهو أن يتخذ من دون الله ندا، يحبه كما يحب الله، وهو الشرك الذي تضمن تسوية آلهة المشركين برب العالمين، ولهذا قالوا لآلهتهم في النار {تالله إن كنا لفي ضلال مبين – إذ نسويكم برب العالمين} [الشعراء: ٩٧ – ٩٨] مع إقرارهم بأن الله وحده خالق كل شيء، وربه ومليكه، وأن آلهتهم لا تخلق ولا ترزق، ولا تحيي ولا تميت، وإنما كانت هذه التسوية في المحبة والتعظيم والعبادة كما هو حال أكثر مشركي العالم"(١).

ويقول ابن القيم: "الشرك شركان: شرك يتعلق بذات المعبود وأسمائه وصفاته وأفعاله، وشرك في عبادته ومعاملته، وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله"(٢)، فالأفعال هنا شاملة لكل معاني التدبير للكون.

الأمر السادس: النص على أن القرآن أثبت إقرار بالمشركين بالربوبية لله تعالى، ومع ذلك حكم عليهم بالشرك في العبادة، فابن تيمية وابن القيم من أكثر العلماء الذين نصوا على أن الآيات التي فيها إقرار المشركين بتفرد الله بالخلق والملك والتدبير إنما جاءت لإلزام المشركين بما كانوا يقرون به، ومقتضى هذا الفهم أن اعتقاد الربوبية ليس شرطا في الشرك، إذ لو كان شرطا عندهما لما حملا تلك الآيات على أنها تثبت إقرار المشركين بتفرد الله بالربوبية.

يقول ابن تيمية بعدما ذكره عددا من الآيات التي فيها إلزام المشركين بما أقروا به من تفرد الله بالخلق والملك والتدبير: "وهذا في القرآن كثير، مما يحتج عليهم في

---

(١) مدارج السالكين (٣٤٨/١).

(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (١٢٩).

إثبات توحيد الإلهية بما اعترفوا به من توحيد الربوبية"[١].

بل نص ابن تيمية أن موجب الحكم بالشرك على كفار العرب لم يكن لأنهم اعتقدوا الربوبية في المخلوق، وإنما لأجل أنهم ساووا المخلوق في المحبة، حيث يقول بعد ذكر الآيات التي فيها إقرار المشركين بربوبية الله: "وما اعتقد أحد منهم قط أن الأصنام هي التي تنزل الغيث وترزق العالم وتدبره، وإنما كان شركهم كما ذكرنا أن اتخذوا من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله، وهذا المعنى يدل على أن من أحب شيئا من دون الله كما يحب الله تعالى فقد أشرك وهذا كقوله: {قالوا وهم فيها يختصمون} {تالله إن كنا لفي ضلال مبين} {إذ نسويكم برب العالمين}، وكذا من خاف أحدا كما يخاف الله أو رجاه كما يرجو الله وما أشبه ذلك"[٢].

وينص ابن تيمية في بعض كلامه على أن مشركي العرب لم يكونوا يرتضون الشرك في الربوبية، وأرجع شركهم إلى الألوهية، حيث يقول: "من جعل أفعال العباد مع الله بمنزلة أفعال نواب السلطان معه فهذا صريح الشرك الذي لم يكن يرتضيه عباد الأصنام؛ لأنه شرك في الربوبية لا في الألوهية، فإن عباد الأصنام كانوا يعترفون بأنها مملوكة لله، فيقولون: لبيك لا شريك لك، إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك"[٣].

بل نص ابن تيمية على أن شرك السحرة وعبدة الأوثان لم يكن لأنهم نسبوا شيئا من خصائص الله إليها، ولا لأجل أنهم صدقوا ما يقع عندها من الحوادث، وإنما لأنهم صرفوا لها الخضوع والتذلل والعبادة، حيث يقول بعد أن ذكر حال المصدقين بالسحر: "**معلوم أنه لم يعتقد أحد فيها أنها تخلق الأعيان وأنها تفعل ما تشاء**

(١) شرح الأصفهانية (١٢٤٩.
(٢) مجموع الفتاوى (٩٢/١).
(٣) منهاج السنة النبوية (٢٧٧/٣).

ونحو ذلك من خصائص الربوبية، ولكن كانوا يعتقدون أنه يحصل بعبادتها لهم نوع من المطالب، كما كانت الشياطين تخاطبهم من الأصنام وتخبرهم بأمور. وكما يوجد مثل ذلك في هذه الأزمان في الأصنام التي يعبدها أهل الهند والصين والترك وغيرهم، **وكان كفرهم بها الخضوع لها والدعاء والعبادة واتخاذها وسيلة ونحو ذلك لا مجرد التصديق بما يكون عند ذلك من الآثار**"(١).

ونص ابن تيمية على أن بعض العرب كان يعبد الأصنام لمجرد الهوى والرغبة النفسية من غير أن يعتقد فيها الربوبية، حيث يقول: "المقصود هنا التنبيه على أن الشرك أنواع: فنوع منه يتخذونهم شفعاء يطلبون منهم الشفاعة والدعاء من الموتى والغائبين، ومن تماثيلهم، ونوع يتقربون بهم إلى الله، **ونوع يحبونهم لا لشيء، بل كما قال الله تعالى: {أفرأيت من اتخذ إلهه هواه} [الجاثية: ٢٣] يهوى أحدهم شيئا فيتخذه إلها من غير أن يقصد منه نفعا ولا ضرا**، كما يحصل لأهل الغي هوى في أمور لا تنفعهم، والله سبحانه هو الذي يستحق أن يحب لذاته ويعبد لذاته دون ما سواه، وهؤلاء جعلوا لله أندادا، كما قال تعالى: {ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله} [البقرة: ١٦٥]، **وهذه الأنواع الثلاثة كانت في مشركي العرب وغيرهم**"(٢).

ويقول ابن القيم: "هذه طريقة القرآن الكريم يحتج عليهم بإقرارهم بهذا التوحيد على ما أنكروه من توحيد الإلهية والعبادة وإذا كان وحده هو ربنا ومالكنا وإلهنا، فلا مفزع لنا في الشدائد سواه، ولا ملجأ لنا منه إلا إليه، ولا معبود لنا غيره، فلا ينبغي أن يدعي ولا يخاف ولا يرجى ولا يحب سواه، ولا يذل لغيره، ولا يخضع لسواه، ولا

(١) مجموع الفتاوى (٧/٥٥٩).

(٢) قاعدة عظيمة في القرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق (١٣٥).

يتوكل إلا عليه؛ لأن من ترجوه وتخافه وتدعوه وتتوكل عليه إما أن يكون مربيك والقيم بأمورك وولي شأنك، وهو ربك فلا رب سواه، أو تكون مملوكه وعبده الحق، فهو ملك الناس حقا، وكلهم عبيده ومماليكه"(١).

الأمر السابع: تعليل الحكم بالشرك الأكبر في عدد من الأفعال بغير اعتقاد معنى الربوبية في المخلوق، وذلك أن ابن تيمية وابن القيم يحكمنا على فعل من الأفعال القلبية أو العملية بأنه شرك أكبر، ويذكرون في تعليل الحكم بالشرك معاني خارجة عن اعتقاد الربوبية في المخلوق.

ومما يذكرونه من موجبات الشرك كون العبد ساوى المخلوق بالخالق في ذلك الفعل، فهذا الأمر بمثابة النص على علة الشرك.

يقول ابن تيمية: "المقصود هنا التنبيه على أن الشرك أنواع: فنوع منه يتخذونهم شفعاء يطلبون منهم الشفاعة والدعاء من الموتى والغائبين، ومن تماثيلهم، ونوع يتقربون بهم إلى الله، **ونوع يحبونهم لا لشيء، بل كما قال الله تعالى: {أفرأيت من اتخذ إلهه هواه} [الجاثية: ٢٣] يهوى أحدهم شيئا فيتخذه إلها من غير أن يقصد منه نفعا ولا ضرا**، كما يحصل لأهل الغي هوى في أمور لا تنفعهم، والله سبحانه هو الذي يستحق أن يحب لذاته ويعبد لذاته دون ما سواه، وهؤلاء جعلوا لله أندادا، كما قال تعالى: {ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله} [البقرة: ١٦٥]، **وهذه الأنواع الثلاثة كانت في مشركي العرب وغيرهم**"(٢).

---

(١) بدائع الفوائد (٢/٤٧٢) .

(٢) قاعدة عظيمة في القرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق (١٣٥).

يقول ابن القيم: "أما المحبة الخاصة التي لا تصلح إلا لله وحده، ومتى أحب العبد بها غيره كان شركا لا يغفره الله، **فهي محبة العبودية المستلزمة للذل والخضوع والتعظيم، وكمال الطاعة وإيثاره على غيره**، فهذه المحبة لا يجوز تعلقها بغير الله أصلا، وهي التي سوى المشركون بين آلهتهم وبين الله"(١).

فقد بين ابن القيم هنا ضابط المحبة الشركية، ولم يذكر أنها مقيدة باعتقاد معاني الربوبية في المحبوب، وإنما ذكر أنا المحبة المستلزمة للذل والخضوع وكمال الطاعة والإيثار على الغير.

الأمر الثامن: الحكم بالشرك الأكبر على اتخاذ الوسائط بين الله وبين خلقه من أجل التكريم والاحترام، ومعنى ذلك أن ابن تيمية وابن القيم يذكران أن من اتخذ وسائط من المخلوقات ويجعلها بينه وبين الله لأجل أنه يعتقد أن هذا الفعل هو موجب احترام الله وتعظيمه وتقديره فهو مشرك.

فمن اعتقد أن مقام الله عظيم ويجب أن يقدر ويحترم، ولأجل هذا التقدير والاحترام اتخذ وسائط من دون الله من الأنبياء والصالحين يعبدهم ويتقرب إليهم فهو مشرك شركا أكبر.

وهذا المعنى لا علاقة له باعتقاد الربوبية في المخلوق، فالواقع في الشرك في هذه الصورة لم ينسب شيئا من معاني الربوبية إلى المخلوق، وإنما جعل للمخلوق شيئا من خصائص الله في التذلل والتعبد اعتقادا منه بأن ذلك يدخل في تعظيم الله وتقديره.

يقول ابن تيمية: "إن أثبتهم وسائط بين الله وبين خلقه – كالحجاب الذين بين الملك ورعيته – بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه؛ فالله إنما يهدي

(١) طريق الهجرتين (٢٩٦).

عباده ويرزقهم بتوسطهم؛ فالخلق يسألونهم وهم يسألون الله؛ كما أن الوسائط عند الملوك: يسألون الملوك الحوائج للناس؛ لقربهم منهم والناس يسألونهم؛ **أدبا منهم أن يباشروا سؤال الملك؛** أو لأن طلبهم من الوسائط أنفع لهم من طلبهم من الملك؛ لكونهم أقرب إلى الملك من الطالب للحوائج. فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه: فهو كافر مشرك يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل"[(١)].

ويقول ابن القيم: "وقعت مسألة وهي: أن المشرك إنما قصده تعظيم جناب الرب تبارك وتعالى، وأنه لعظمته لا ينبغي الدخول عليه إلا بالوسائط والشفعاء كحال الملوك، فالمشرك لم يقصد الاستهانة بجناب الربوبية، وإنما قصد تعظيمه، وقال: إنما أعبد هذه الوسائط لتقربني إليه وتدلني وتدخلني عليه، فهو المقصود وهذه وسائل وشفعا"[(٢)].

ويقول ابن تيمية: "هذه الشفاعة التي نفاها القرآن تتضمن نفى ما كان يقوله مشركوا العرب وأمثالهم من المشركين، وهي من جنس شرك النصارى ونحوهم من الضلال المنتسبين إلى الإسلام، حيث يعتقدون في الملائكة أو الأنبياء أو الشيوخ أنهم شفعاء لهم عند الله كما يشفع الشفعاء إلى ملوك الدنيا، ويضربون لله مثلا، فيقولون: **من أراد أن يتقرب إلى ملك عظيم فلا ينبغي له أن يأتي إليه أولا بل يتقرب إلى خاصته وهم يرفعون حوائجه ويقربونه إليه"[(٣)]، فالتعليل الذي ذكره ابن تيمية هنا راجع إلى القدح في مقام الربوبية وليس راجعا إلى اعتقاد الربوبية في الشافع.**

---

(١) مجموع الفتاوى (١/١٢٦).

(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (١٢٩).

(٣) الرد على المنطقيين (٥٢٧).

الأمر التاسع: الحكم بالشرك الأكبر على من فعل موجباته من أجل العبث والإفساد والمصلحة الشخصية.

ومعنى ذلك أن ابن تيمية والقيم يحكمان على من وقع في الشرك الأكبر على من يستغيث بغير الله أو يذبح لغير الله أو يتذلل ويخضع الخضوع الخاص بالله لمخلوق من أجل ما يحققه من إفساد في حياته أو من أجل ما يتحصل عليه من مصالح، ولأجل هذا ذكرنا أن كثير من المشعوذين والسحرة واقعون في الشرك الأكبر ومع تأكيدهم على أنهم إنما عبدوا الشياطين لأجل الإفساد وتحقيق مصالحهم، ولم يربطا الشرك الأكبر في حالهم باعتقاد أولئك معنا من معاني الربوبية في الشياطين.

ويقول ابن القيم: "أما الشرك في العبادة فهو أسهل من هذا الشرك، وأخف أمرا، فإنه يصدر ممن يعتقد أنه لا إله إلا الله، وأنه لا يضر ولا ينفع ولا يعطي ولا يمنع إلا الله، وأنه لا إله غيره، ولا رب سواه، ولكن لا يخص الله في معاملته وعبوديته، **بل يعمل لحظ نفسه تارة، ولطلب الدنيا تارة، ولطلب الرفعة والمنزلة والجاه عند الخلق تارة، فلله من عمله وسعيه نصيب، ولنفسه وحظه وهواه نصيب، وللشيطان نصيب، وللخلق نصيب، وهذا حال أكثر الناس**"(١).

الأمر العاشر: التطبيقات العملية في الحكم بالشرك الأكبر، ومعنى ذلك أن ابن تيمية يسأل عن أقوام تقع منهم الاستغاثة والذبح والنذر للأموات والصالحين، فيحكم على أفعالهم وما صدر منهم بأنه شرك أكبر مخرج من الملة، ولم يقيد كلامه باعتقاد الربوبية، ولم يقل مثلا: إن كانوا يفعلون تلك الأفعال وهم يعتقدون منى من معاني الربوبية في المقبورين فهو مشركون وإلا فلا، وإنما أطلق كلامه عليهم وعلق الحكم بالشرك على أفعالهم التي ظهرت منهم، وإن كان قد عقل تنزيل الحكم على أعيانهم

(١) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (١٣١).

بتوفر الشروط وانتفاء الموانع.

ومن ذلك أنه سئل فقيل له: "ما تقول السادة العلماء أئمة الدين –رضي الله عنهم أجمعين– في قوم يعظمون المشايخ، بكون أنهم يستغيثون بهم في الشدائد، ويتضرعون إليهم، ويزورون قبورهم ويقبلونها ويتبركون بترابها، ويوقدون المصابيح طول الليل، ويتخذون لها مواسم يقدمون عليها من البعد يسمونها ليلة المحيا، فيجعلونها كالعيد عندهم، وينذرون لها النذور، ويصلون عندها.

فهل يحل لهؤلاء القوم هذا الفعل أم يحرم عليهم أم يكره؟ وهل يجوز للمشايخ تقريرهم على ذلك أم يجب عليهم منعهم من ذلك وزجرهم عنه؟ وما يجب على المشايخ من تعليم المريدين وما يوصونهم به؟ وهل يجوز لهم أن يكتبوا لهم إجازات بالمشيخة على بلاد أخرى؟ وهل يجوز تقريرهم على أخذ الحيات والنار وغير ذلك أم لا؟ وماذا يجب على أئمة مساجد يحضرون سماعهم ويوافقونهم على هذه الأشياء؟ وما يجب على ولي الأمر في أمرهم هذا؟.

وأجاب فقال: "من استغاث بميت أو غائب من البشر بحيث يدعوه في الشدائد والكربات، ويطلب منه قضاء الحوائج، فيقول: يا سيدي الشيخ فلان! أنا في حسبك وجوارك؟ أو يقول عند هجوم العدو عليه: يا سيدي فلان! يستوحيه ويستغيث به؟ أو يقول ذلك عند مرضه وفقره وغير ذلك من حاجاته–: فإن هذا ضال جاهل مشرك عاص لله باتفاق المسلمين، فإنهم متفقون على أن الميت لا يدعى ولا يطلب منه شيء، سواء كان نبيا أو شيخا أو غير ذلك"(١).

فهذه فتوى جاءت على سؤال مخصوص وجه إليه في المسألة عينها، فهي ليست

---

(١) جامع المسائل والرسائل، جمع عزير شمس رحمه الله ومن معه (١٤٥/٣).

في معرض كلام عام له أو غير ذلك، وإنما قيلت في جواب عن سؤال يريد صاحبه منه أن يَعرف حقيقة الحكم في هؤلاء المستغيثين، وفتوى بهذه الحالة لا بد أن تكون من أوضح ما يبين حقيقة قول المجيب، فحري أن تكون هي من أقوى ما يعتمد عليه في تحرير قول العالم ورأيه، فلو كان ابن تيمية يقيد الحكم بالشرك على أفعال أولئك القوم باعتقاد الربوبية لبينه في فتواه، وتعليق الحكم بالشرك الأكبر على الأفعال الظاهرة الصادرة منهم تدل على أنها هي المناط الشرعي الموجب للحكم بالشرك عنده.

المبحث الثاني

الجواب على دعوى حصر ابن تيمية وابن القيم موجبات الشرك في اعتقاد الربوبية

ذكر الدكتور الشريف حاتم العوني أن ابن تيمية وابن القيم يحصران بواعث الشرك وصوره في اعتقاد الربوبية، فلا يكون المسلم واقعا في الشرك بالله عندهما حتى يعتقد في المخلوق معنا من معاني الربوبية، فإن لم يعتقد فيه ذلك لا يكون مشركا الشرك الأكبر.

واستدل على ما ذكره بأقوالهما التي علقا فيها على آية سورة سبأ، فمن أشهر الآيات التي جاءت في إبطال الشرك قوله تعالى: {قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير • ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير} [سبأ: ٢٢-٢٣] .

يقول ابن تيمية تعليقا على هذه الآية: ""فذكر سبحانه الأقسام الممكنة فان المشرك الذي يدعو غير الله ويرجوه ويخافه أما أن يجعله مالكا أو شريكا أو ظهيرا أو شفيعا وهكذا كل من طلب منه أمر من الأمور أما أن يكون مالكا مستقلا به وأما أن يكون شريكا فيه وأما أن يكون عونا وظهيرا لرب الأمر وأما أن يكون سائلا محضا وشافعا إلى رب الأمر فإذا انتفت هذه الوجوه امتنعت الاستغاثة به.

ولهذا كان الناس بعضهم مع بعض من الملوك وغيرهم فيما يتساءلونه لا يخرجون عن هذه الأقسام: إما أن يكون لكل منهما ملك متميز عن الآخر، فيطلب من هذا ما في ملكه، ومن هذا ما في ملكه، وإما أن يكون أحدهما شريكا للآخر، فيطلب

منه ما يطلب من الشريك، وإما أن يكون أحدهما من أعوان الآخر وأنصاره وظهرانه، كأعوان الملوك، فهو محتاج إليهم، فيطلب منهم ما يحتاج إليه، وإذا انتفت هذه الوجوه لم يبق إلا مجرد طلب محض وسؤال من غير حاجة بالمسئول إلى السائل الشافع، والمشركون بالله كل منهم في نوع من هذه الأنواع...."[١].

ويقول ابن تيمية: "بين أن كل من دعي من دونه ليس له ملك ولا شرك في الملك ولا هو ظهير. وأن شفاعتهم لا تنفع إلا لمن أذن له. وهذا بخلاف الملوك فإن الشافع عندهم قد يكون له ملك وقد يكون شريكا لهم في الملك وقد يكون مظاهرا لهم معاونا لهم على ملكهم وهؤلاء يشفعون عند الملوك بغير إذن الملوك هم وغيرهم والملك يقبل شفاعتهم: تارة بحاجته إليهم وتارة لخوفه منهم وتارة لجزاء إحسانهم إليه ومكافأتهم ولإنعامهم عليه؛ حتى إنه يقبل شفاعة ولده وزوجته لذلك فإنه محتاج إلى الزوجة وإلى الولد؛ حتى لو أعرض عنه ولده وزوجته لتضرر بذلك ويقبل شفاعة مملوكه؛ فإذا لم يقبل شفاعته؛ يخاف أن لا يطيعه أو أن يسعى في ضرره. وشفاعة العباد بعضهم عند بعض: كلها من هذا الجنس. فلا يقبل أحد شفاعة أحد إلا لرغبة أو رهبة، والله تعالى: لا يرجو أحدا ولا يخافه ولا يحتاج إلى أحد بل هو الغني ...والمشركون: يتخذون شفعاء من جنس ما يعهدونه من الشفاعة"[٢]

يقول د. الشريف حاتم العوني بعد سوق هذا الكلام لابن تيمية وغيره: "هذه النصوص محكمة قاطعة بأن الشرك عند ابن تيمية ينحصر فيما انبعث من الشرك في الربوبية، وهي عبارات صريحة لا تقبل التأويل"[٣]، ويقول: "تبين أن كلام ابن تيمية في

---

(١) الرد على المنطقيين (٥٢٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١/١٢٨).

(٣) مفهوم شرك العبادة (٤١).

حصر صور الشرك فيما انبعث من شرك الربوبية كلام قطعي الثبوت والدلالة"[1].

ويقول ابن القيم: "إذا تتبع المتتبع ما في كتاب الله مما حاج به عباده في إقامة التوحيد وإثبات الصفات وإثبات الرسالة والنبوة وإثبات المعاد وحشر الأجساد وطرق إثبات علمه بكل خفي وظاهر وعموم قدرته ومشيئته وتفرده بالملك والتدبير وأنه لا يستحق العبادة سواه وجد الأمر في ذلك على ما ذكرناه من تصرف المخاطبة منه سبحانه في ذلك على أجل وجوه الحجاج وأسبقها إلى القلوب وأعظمها ملاءمة للعقول وأبعدها من الشكوك والشبه في أوجز لفظ وأبينه وأعذبه وأحسنه وأرشقه وأدله على المراد وذلك مثل قوله تعالى فيما حاج به عباده من إقامة التوحيد وبطلان الشرك وقطع أسبابه وحسم مواده كلها: {قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له} [سبأ٢٣ ، ٢٢] فتأمل كيف أخذت هذه الآية على المشركين بمجامع الطرق التي دخلوا منها إلى الشرك وسدتها عليهم أحكم سد وأبلغه فإن العابد إنما يتعلق بالمعبود لما يرجو من نفعه وإلا فلو لم يرج منه منفعة لم يتعلق قلبه به وحينئذ فلا بد أن يكون المعبود مالكا للأسباب التي ينفع بها عابده أو شريكا لمالكها أو ظهيرا أو وزيرا ومعاونا له أو وجيها ذا حرمة وقدر يشفع عنده فإذا انتفت هذه الأمور الأربعة من كل وجه وبطلت انتفت أسباب الشرك وانقطعت مواده فنفى سبحانه عن آلهتهم أن تملك مثقال ذرة في السموات والأرض فقد يقول المشرك هي شريكة لمالك الحق فنفى شركتها له فيقول المشرك قد تكون ظهيرا ووزيرا ومعاونا فقال {وما له منهم من ظهير} فلم يبق إلا الشفاعة فنفاها عن آلهتهم وأخبر أنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه فهو الذي يأذن للشافع فإن لم يأذن له لم يتقدم بالشفاعة بين يديه كما يكون في حق المخلوقين فإن المشفوع عنده يحتاج إلى

(١) مفهوم شرك العبادة (٤٣).

الشافع ومعاونته له فيقبل شفاعته وإن لم يأذن له فيها.

وأما من كل ما سواه فقير إليه بذاته وهو الغني بذاته عن كل ما سواه فكيف يشفع عنده أحد بدون إذنه"(١).

يقول د. الشريف حاتم العوني بعد أن نقل هذا الكلام وغيره: "وهكذا لا يدع ابن القيم مجالا لادعاء أنه لم يحصر شرك العبادة فيما يكون ناشئا عن شرك الربوبية"(٢).

ثم أكد د. الشريف حاتم احتمالية تراجع ابن تيمية عن قوله إلى اشتراط اعتقاد الربوبية بذكر القصة التي حكاها البرزالي، حيث يقول: "في شوال منها: شكى بالقاهرة كريم الدين الآملي وابن عطاء وجماعة نحو الخمسمائة من الشيخ تقي الدين ابن تيمية وكلامه في ابن عربي وغيره إلى الدولة، فردوا الأمر في ذلك إلى الحاكم الشافعي، وعقد له مجلس، وادعى عليه ابن عطاء بأشياء، فلم يثبت عليه منها شيء، لكنه اعترف أنه قال: لا يستغاث بالنبي ﷺ استغاثة بمعنى العبادة، ولكنه يتوسل به..."(٣).

فعلق د. حاتم على هذه القصة بقوله: "ففي هذا النقل الثابت يقيد ابن تيمية المنع من الاستغاثة بالنبي ﷺ بأن تكون استغاثة بمعنى العبادة، وهو قيد واضح، يدل بأن الاستغاثة بالنبي ﷺ قد تكون عبادة له وقد لا تكون عبادة، إذ لو كانت الاستغاثة مطلقا عبادة عن ابن تيمية لماذا يقيد الاستغاثة بكونها عبادة في سياق ما لا يجوز إلا لله تعالى؟"(٤).

والاعتماد على هذه المعاني في نسبة القول باشتراط اعتقاد الربوبية في معنى

---

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/٤٦٠).

(٢) مفهوم الشرك العبادة (٥٠).

(٣) المنتقى لتاريخ ابن شامة (٤/٣١٧).

(٤) مفهوم شرك العبادة (٤٣).

العبادة والشرك إلى ابن تيمية وابن القيم، والزيادة على ذلك بدعوى أنه قطعي الدلالة والثبوت ضعيف جدا، وهو قول ظاهر الخطأ.

وقبل الدخول في بيان هذا الخطأ لا بد من التنبيه على أن ابن تيمية ذكر تلك الأحوال المتعلقة بآية سورة سبأ في مواضع متعددة من كتبه، وفي سياقات مختلفة، ولأغراض مختلفة أيضا، فاستحضار تلك المقاصد مما يعين كثيرا على فهم رؤية ابن تيمية حول تلك الأحوال، وفهم منهجيته في الاعتماد عليه.

ويتبين ذلك كله بعدد من الأمور:

الأمر الأول: أن من يتأمل تراكيب ابن تيمية وابن القيم ويستقرئ المواضع التي ذكروا في ذلك الكلام يجد أنها جاءت في عدد من المواضع في سياق بيان بطلان الشرك وبطلان مستنداته وليس في سياق مناطاته وموجباته.

فابن تيمية في بعض كلامه لا يقول: إن الشرك بالله تعالى لا يقع إلا بأحد هذه الصور الأربع، وإنما يقول: إن من أشرك بهم المشركون لا يملكون الصفات التي تجعلهم مستحقين لأن يكونوا شركاء مع الله تعالى.

فمقتضى كلام ابن تيمية أن الله تعالى ينكر على المشركين بأنهم أشركوا من لا يملك المؤهلات التي تجعله مستحقا للعبادة، فالآية تقول للمشركين: إنكم أشركتم من لا يستحق أن يكون شريكا لله في عبادته لفقدانه كل موجبات ومسوغات الإشراك.

فذِكرُ هذه الاحتمالات جاء لبيان عجز الأصنام ونقصها وليس لحصر مناطات الشرك الأكبر، فالآية لا تقول: إن مناطات الشرك الأكبر محصورة في هذه الأحوال الأربعة، وإنما تقول: انتفاء هذه الأحوال الأربعة عن الأصنام دليل على بطلان عبادتكم

لها.

فهذه الآية مثل الآيات الأخرى التي تنفي عن أصنام كفار قريس الخلق والرزق ونحوها، فليس الغرض من تلك الآيات حصر موجبات الشرك في اعتقاد الخلق والرزق والضر والنفع، وإنما بيان أنهم عبدوا من لا يملك شيئا من الصفات التي تؤهلهم لأن يكونوا مستحقين للعبادة.

ولهذا فإن ابن تيمية وابن القيم كثيرا ما يستدلون بهذه الآية على بطلانه الشرك وعلى بيان فساده وقبحه من حيث هو.

يقول ابن تيمية: "من دعا من لا يسمع دعاءه أو يسمع ولا يستجيب له فدعاؤه باطل وضلال، وكل من سوى الله إما أنه لا يسمع دعاء الداعي، أو يسمع ولكن لا يستجيب له، فإن غير الله لا يستقل بفعل شيء ألبتة، وقد قال تعالى: {قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير} {ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له} فغير الله لا مالك لشيء، ولا شريك في شيء، ولا هو معاون للرب في شيء؛ بل قد يكون له شفاعة إن كان من الملائكة والأنبياء والصالحين، ولكن لا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له، فلا بد أن يأذن للشافع أن يشفع، وأن يأذن للمشفوع له أن يشفع له، ومن دونه لا يملكون الشفاعة ألبتة، **فلا يصلح من سواه لأن يكون إلها معبودا كما لا يصلح أن يكون خالقا رازقا، لا إله إلا هو وحده، لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير**"(١).

ويقول ابن تيمية: "أخبر سبحانه أن ما يدعى من دونه ليس له مثقال ذرة في

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٢٠٥).

السموات ولا في الأر،ض ولا شرك في ملك، ولا إعانة على شيء. وهذه الوجوه الثلاثة: هي التي ثبت بها حق الغير؛ فإنه إما أن يكون مالكا للشيء مستقلا بملكه، أو يكون مشاركا له فيه نظير، أو لا ذا ولا ذاك، فيكون معينا لصاحبه: كالوزير والمشير والمعلم والمنجد والناصر، فبين سبحانه أنه ليس لغيره ملك لمثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، ولا لغيره شرك في ذلك، لا قليل ولا كثير؛ فلا يملكون شيئا؛ ولا لهم شرك في شيء؛ ولا له سبحانه ظهير: وهو المظاهر المعاون فليس له وزير ولا مشير ولا ظهير. وهذا كما قال سبحانه: {وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبيرا}، فإن المخلوق يوالي المخلوق لذله؛ فإذا كان له من يواليه عز بوليه؛ والرب تعالى لا يوالي أحدا لذلته تعالى، بل هو العزيز بنفسه"(١).

فهذا الكلام والذي قبله جاء في سياق بيان بطلان الشرك من دون الله وليس المقصود منه حصر موجبات الشرك، ولا يقصد ابن تيمية منه أن بين انحصار المناطات الموجبة للشرك الأكبر في الشريعة، وإنما يقصد بيان الأوجه الدالة على بطلان الشرك.

الأمر الثاني: وهو مما يؤكد المعنى السابق: أن ابن تيمية حين يذكر تلك المعاني ينص في بعض المواضع على أن الشرك قد يكون في العبادة المحضة، وقد يكون في الربوبية ، ويجعل تلك المعاني– ما عدا الشفاعة– من صور شرك الربوبية، حيث يقول: "جماع الأمر: أن الشرك نوعان: **شرك في ربوبيته**: بأن يجعل لغيره معه تدبيرا ما، كما **قال سبحانه: {قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير}**

(١) مجموع الفتاوى (٥١٩/٨).

[سبأ: ٢٢] فبين سبحانه أنهم لا يملكون ذرة استقلالا، ولا يشركونه في شيء من ذلك. ولا يعينونه على ملكه، ومن لم يكن مالكا ولا شريكا ولا عونا، فقد انقطعت علاقته، **وشرك في الألوهية**: بأن يدعى غيره دعاء عبادة، أو دعاء مسألة، كما قال تعالى: {إياك نعبد وإياك نستعين} [الفاتحة: ٥]"[١].

فهذه التقرير واضح جدا في أن موجبات الشرك عند ابن تيمية ليست منحصرة في اعتقاد الربوبية، وواضح جدا أن الاحتمالات الأربعة في آية سبأ ليست كلها منحصرة في اعتقاد الربوبية كما سيأتي بيانه.

الأمر الثالث: أن عددا من تلك التقرير من ابن تيمية وابن القيم جاءت في سياق بيان بواعث الشرك وأسبابه، وليس في سياق بيان المناطات الشرعية الموجبة للشرك الأكبر.

والفرق بين الباعث والمناط، أن الباعث متعلق بالعبد وما يحركه إلى الوقوع في الفعل، والمناط متعلق بالشريعة ما تعتبره في قانونها وتعلق أحكامها به وتجعله سببا في ثبوته الاسم والحكم.

ومثال ذلك: من يسرق لإطعامه عياله، فالباحث المحرك له إلى فعل السرقة إطعام عياله، والمناط الشرعي الذي يعلق به الحكم حدوث السرقة، ولأجل هذا فإن هذا السارق يعد سراقا في حكم الشريعة؛ لأن المناط قد تحقق فيه.

ومثله من يستغيث بالأموات لأنه يعتقد أن الله أعطاهم القدرة على إغاثته، فالباحث المحرك لهذا الجاهل ذلك الاعتقاد الفاسد، والمناط الشرعي الموجب للحكم الاستغاثة بالأموات، ولأجل هذا فمن استغاثة بالأموات فهو واقع في الشرك

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٢٢٦).

الأكبر، لأن المناط الشرعي قد تحقق فيه.

فبعض كلام ابن تيمية وابن القيم في هذه التراكيب إنما هو متعلق ببيان البواعث المحركة على الوقوع في الشرك وليس لبيان المناط الشرعي الموجب لثبوت الشرك الأكبر في حق المعين.

ومما يدل على ذلك تلك الدلالات القطعية البينة التي فيها بيان للمناط الشرعية في ثبوت الشرك، والتي في بعضها نص صريح قطعي بأنه لا يشترط في ثبوت الشرك تحقق اعتقاد الربوبية في المخلوق.

الأمر الرابع: أما التراكيب التي فيها الدلالة على حصر الشرك من كلامهما، فإنه لا يسلم بأنها تدل على انحصار موجبات الشرك الأكبر في اعتقاد الربوبية.

فإن القسم الرابع، وهو طلب الشفاعة ليس منحصرا في اعتقاد الربوبية في المخلوق، وإنما هو في غالب الصور التي ذكرها ابن تيمية وابن القيم راجع إلى القدح في مقام الربوبية، وليس راجعا إلى نسبة معاني الربوبية إلى المخلوق.

والفرق بينهما: أن القدح في مقام الربوبية يتضمن نسبة النقص إلى مقام الله تعالى وانتهاك ما له من الكمال والجلال، ولكنه لا يتضمن نسبة شيء من خصائص الله إلى المخلوق، وأما اعتقاد معاني الربوبية في المخلوق، فإنه يتضمن الادعاء بأن المخلوق يتصف بشيء من خصائص الله تعالى، ولأجل هذا فاعتقاد معاني الربوبية في المخلوق يتضمن القدح في الربوبية، والقدح في الربوبية لا يتضمن اعتقاد الربوبية في المخلوق.

فإن ابن تيمية وابن القيم ذكرا الأسباب الممكنة لاتخاذ الوسطاء، ومن تلك الأسباب ما هو راجع إلى القدح في مقام الربوبية، وليس فيها نسبة شيء من معاني

الربوبية إلى المخلوق.

والبحث ليس في كون الشرك يتضمن القدح في مقام الربوبية، فإن هذا أمر قطعي لا أحد ينازع فيه، وإنما البحث في كون الشرك الأكبر لا يكون إلا باعتقاد الربوبية في المخلوق، فهذا محل البحث والنظر.

يقول ابن تيمية: "الوسائط التي بين الملوك وبين الناس، يكونون على أحد وجوه ثلاثة: الوجه الأول: إما لإخبارهم من أحوال الناس بما لا يعرفونه.... الوجه الثاني: أن يكون الملك عاجزا عن تدبير رعيته، ودفع أعدائه إلا بأعوان يعينونه، فلابد له من أنصار وأعوان، لذله وعجزه... والوجه الثالث: أن يكون الملك ليس مريدا لنفع رعيته، والإحسان إليهم ورحمتهم إلا بمحرك يحركه من خارج، فإذا خاطب الملك من ينصحه، ويعظمه، أو من يدل عليه، بحيث يكون يرجوه ويخافه، تحركت إرادة الملك وهمته، في قضاء حوائج رعيته، إما لما حصل في قلبه من كلام الناصح الواعظ المشير، وإما لما يحصل من الرغبة أو الرهبة من كلام المدل عليه"(١).

فإن الوجه الثالث لا يستلزم نسبة شيء من معاني الربوبية إلى المخلوق كما هو ظاهر.

ويؤكد هذا قول ابن تيمية: "ولهذا كان الناس بعضهم مع بعض من الملوك وغيرهم فيما يتساءلونه لا يخرجون عن هذه الأقسام: إما أن يكون لكل منهما ملك متميز عن الآخر، فيطلب من هذا ما في ملكه، ومن هذا ما في ملكه، وإما أن يكون أحدهما شريكا للآخر، فيطلب منه ما يطلب من الشريك، وإما أن يكون أحدهما من أعوان الآخر وأنصاره وظهرانه، كأعوان الملوك، فهو محتاج إليهم، **فيطلب منهم**

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢٧/١).

ما يحتاج إليه، وإذا انتفت هذه الوجوه لم يبق إلا مجرد طلبٍ محض وسؤال من غير حاجة بالمسئول إلى السائل الشافع، والمشركون بالله كل منهم في نوع من هذه الأنواع...."[١].

فهو هنا يعلق بالحكم بالشرك على الشفاعة المحضة التي لا تتضمن حاجة المشفوع عنده إلى الشافع.

بل قد نص ابن تيمية وابن القيم على أن من اتخذ الوسطاء بينه وبين الله من أجل تعظيم الله واحترام قدره يكون مشركا.

يقول ابن تيمية: "إن أثبتهم وسائط بين الله وبين خلقه –كالحجاب الذين بين الملك ورعيته – بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه؛ فالله إنما يهدي عباده ويرزقهم بتوسطهم؛ فالخلق يسألونهم وهم يسألون الله؛ كما أن الوسائط عند الملوك: يسألون الملوك الحوائج للناس؛ لقربهم منهم والناس يسألونهم؛ **أدبا منهم أن يباشروا سؤال الملك**؛ أو لأن طلبهم من الوسائط أنفع لهم من طلبهم من الملك؛ لكونهم أقرب إلى الملك من الطالب للحوائج. فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه: فهو كافر مشرك يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل"[٢].

ويقول ابن القيم: "وقعت مسألة وهي: أن المشرك إنما قصده تعظيم جناب الرب تبارك وتعالى، وأنه لعظمته لا ينبغي الدخول عليه إلا بالوسائط والشفعاء كحال الملوك، فالمشرك لم يقصد الاستهانة بجناب الربوبية، وإنما قصد تعظيمه، وقال: إنما أعبد هذه الوسائط لتقربني إليه وتدلني وتدخلني عليه، فهو المقصود وهذه وسائل

(١) الرد على المنطقيين (٥٢٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢٦/١).

وشفعا"(١).

ثم إن ابن تيمية يجعل الشفاعة قسما مقابلا للشراكة، وهذا يدل على أن الشفاعة قد تخلو عنده من اعتقاد الربوبية في المخلوق، ومن ذلك قوله حين ذكر أصناف المشركين: "ولكنهم مع هذا مشركون به في ألوهيته بأن يعبدوا معه آلهة أخرى **يتخذونها شفعاء أو شركاء**؛ أو في ربوبيته بأن يجعلوا غيره رب بعض الكائنات دونه مع اعترافهم بأنه رب ذلك الرب وخالق ذلك الخلق"(٢).

فالأمر القطعي من كلام ابن تيمية وابن القيم أن اتخاذ الوسطاء والشفاعة من غير إذن الله شرك أكبر مخرج من الملة، من غير اعتبار لأي أمر آخر، فالمناط الموجب للشرك عندهم في الشفاعة هو إثباتها للمخلوق من غير إذن الله، ومما يدخل في ذلك قطعا اعتقاد أن المخلوق له منزلة عالية عند الله فلأجل إكرام الله له فإنه يقبل شفاعته، ومما يدخل فيه قطعا اعتقاد أن مقام الله عظيم ومنزلته عالية فلا يصح أن يدخل إليه إلا من خلال أوليائه وأحبابه، وهذه الأمور ليس فيها نسبة شيء من معاني الربوبية إلى المخلوق.

فهذه التقريرات لا تدع مجالا للشك ولا محلا للتردد في أن الشفاعة عند ابن تيمية وابن القيم لا تستلزم نسبة معاني الربوبية إلى المخلوق، ولا يشترط فيها ذلك.

وبناء عليه فمن ادعى أن تلك التراكيب من كلام ابن تيمية وابن القيم تدل على أنهما يحصران موجبات الشرك الأكبر في اعتقاد معاني الربوبية فهو مخطئ، ظاهر الخطأ بلا شك ولا ريب.

---

(١) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (١٢٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٥١/١١).

الأمر الخامس: وهو مما يزيد المعنى السابق جلاءً وظهورا وقطعية، أن ابن تيمية يحكم على ما يفعله كثير من جهلة المسلمين من طلب الشفاعة من الأموات بأنه متفق مع ما يطلبه كفار العرب، ويحكم عليه بالشرك الأكبر، ومن ذلك قوله: "بين سبحانه ضلال الذين يدعون المخلوق من الملائكة والأنبياء وغيرهم فبين أن المخلوقين لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ثم بين أنه لا شركة لهم ثم بين أنه لا عون له ولا ظهير؛ لأن أهل الشرك يشبهون الخالق بالمخلوق كما يقول بعضهم إذا كانت لك حاجة: استوح الشيخ فلانا فإنك تجده أو توجه إلى ضريحه خطوات وناد: يا شيخ تقضى حاجتك وهذا غلط لا يحل فعله وإن كان من هؤلاء الداعين لغير الله من يرى صورة المدعو أحيانا فذلك شيطان يمثل له كما وقع مثل هذا لعدد كثير ونظير هذا قول بعض الجهال من أتباع الشيخ عدي وغيره: كل رزق لا يجيء على يد الشيخ لا أريده. والعجب من ذي عقل سليم يستوحي من هو ميت ويستغيث به – ولا يستغيث بالحي الذي لا يموت – فيقول أحدهم: إذا كانت لك حاجة إلى ملك توسلت إليه بأعوانه فهكذا يتوسل إليه بالشيوخ وهذا كلام أهل الشرك والضلال فإن الملك لا يعلم حوائج رعيته ولا يقدر على قضائها وحده ولا يريد ذلك إلا لغرض يحصل له بسبب ذلك والله أعلم بكل شيء يعلم السر وأخفى وهو على كل شيء قدير"(١).

الأمر السادس: وهو جواب مجمل يعتضد كل ما سبق: أن من يتأمل كلام ابن تيمية في قضية العبادة والشرك يجد أنه تناول هذه القضية في كثير من كتبه المتقدمة منها والمتأخرة، وبين مذهبه فيها بطرق مختلفة متنوعة، ويذكر أن ما يقرره معلوم من دين المسلمين بالضرورة، ويحكي عليه الإجماع مرات عديدة، وبفتي فيها فتاوى مخصوصة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٢٢/١٨).

وكذلك الحال في كلامه حول آية سورة سبأ، فإنه يذكره في كثير من كتبه المتقدمة منها والمتأخرة، بل قد كرره أكثر من عشرين مرة بشكل صريح.

فمن المستبعد عقلا ومنهجا أن تكون هذه القضية بهذه الحال ثم يكون الكلام فيها متناقضا تناقضا ظاهرا ولا يشعر بن ابن تيمية طيلة تلك الأعوام المديدة، مع أنه كرره أكثر من عشرين مرة!، فالتناقض والاضطراب يمكن أن يتصور لو تكرر الكلام المناقض مرة أو مرتين أو ثلاث، فربما يغفل العالم عن بعض ما يقرره، أما أن يتكرر أكثر من عشرين مرة، وفي كتبه المتقدمة والمتأخرة، وعلى فترة زمنية مديدة، فهذا يعبد معه جدا أن يكون الكلام متناقض حقيقة.

ويزيد من هذا الأمر وضوحا أن هذا التناقض المدعى لم يشعر به تلاميذه ومحبوه، بل لم يشعر به مخالفون ومناوؤه، وهم قد خاضوا معه في هذه المسائل نقاشات طويلة، فهل من المقبول أن يكون ابن تيمية واقعا في التناقض في قضية من أشهر القضايا التي ناقش فيها مخالفون، ويتكرر التناقض منه أكثر من عشرين مرة، ثم لم يشعروا بذلك؟!!

فهذه الشواهد كلها تدل على أن الكلام لا تناقض فيه ولا اضطراب، وإنما لكل منه معناه ومقصوده، فالجزم بأنه كلام متناقض في غاية البعد، وهو ظاهر الخطأ.

الأمر السابع: أما ما استند إليه د. الشريف حاتم العوني في تأكيد تراجع ابن تيمية عن مذهبه من القصة التي حكاه البرزالي عن ابن تيمية، فهو استناد بعيد جدا، ولذلك لأمور:

الأول: أن حكاية البرزالي لم توضح موضع النقاش بين الطرفين بدقة، ولم تفصل محل النزاع بوضوح.

الثاني: أنه ليس في تراكيبها ما يدل على معنى التراجع، وإنما الذي فيها أن ابن تيمية اعترف بأنه قال كذا وكذا، وهذا بيان للقول منه وتوضيح له وليس إعلان تراجع.

الثالث: أن ما في القصة لا يختلف عن معنى ما يقرره ابن تيمية في كتبه، فهو كثيرا ما يقرر بأن لفظ الاستغاثة أضحى في كلام كثير من المتأخرين لفظا مجملا، يستعمل تارة في معنى الطلب من الميت والاستغاثة به، ويستعمل تارة بمعنى التوسل والاستشفاع به، وبين في مواضع من كتبه أن هذا خلل في التعامل مع لفظ الاستغاثة.

يقول ابن تيمية: "هنا أربعة معاني أحدها: أن يسأل الله تفريج الكربة بالمتوسل به، ولا يسأل المتوسل به شيئاً، كما يفعله كثير ممن يتوسل بالأموات.

الثاني: أن يسأل الله ويسأل المتوسل به أن يدعو كما كان الصحابة يتوسلون بالنبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء، ثم من بعده بعمه العباس، وبيزيد بن الأسود الجرشي وغيرهما.

والثالث: أن يسأل المتوسل به أن يسأل الله له تفريج الكربة ولا يسأل الله.

والرابع: أن يسأل المستغاث به أن يفرج الكربة ولا يسأل الله.

فأما الأول: فهو سائل لله وحده ومستغيث به، وليس مستغيثاً بالمتوسل به إلا أن يريد بالاستغاثة السؤال به.

وأما الثاني: فهو استغاثة بالله في تفريج الكربة واستغاثة بالشفيع أن يسأل الله هو توسل به (أي بدعائه وشفاعته)، وهذا هو المشروع في الدنيا والآخرة في حياة الشفيع...

وكذلك الثالث: **إذا سأل المتوسل به أن يسأل الله كما يسأله الناس يوم**

القيامة: فهذا لا ريب في جوازه وإن سمي استغاثة به.

وأما الرابع: وهو أن يسأل المستغاث به تفريج الكربة، فهذا استغاثة به ليس توسلاً به بل المستغاث به مطلوب منه الفعل فإن لم يكن قادراً عليه لم يجز أن يطلب منه ما لا يقدر عليه"(١).

ويقول منبها على الغلط الذي وقع فيه كثير من المتأخرين: "**ظنوا أن قول القائل استغثت بفلان كقوله سألت بفلان**، والمتوسل إلى الله بغائب أو ميت تارة يقول: أتوسل إليك بفلان، وتارة يقول: أسألك بفلان، فإذا قيل ذلك بلفظ الاستغاثة فإما أن يقول أستغيثك بفلان، أو أستغيث إليك بفلان، ومعلوم أن كلا هذين القولين ليس من كلام العرب"(٢).

فهذه النصوص وغيرها كثير في كلامه تدل على أن ابن تيمية يدرك تمام الإدراك أن لفظ الاستغاثة أضحى يستعمل في عدد من المعاني، بعضها يكون عبادة لغير الله وبعضها لا يكون ذلك، فإذا ذكر في المناظرة أنه إنما يقصد ما يكون عبادة لا يعني أنه تراجع عما كان يقرره طيلة حياته ويحكي عليه الإجماع، ويذكر أنه من المعلوم من دين الإسلام بالضرورة مرات كثيرة، وإنما غاية ما يعني أنه حرر مقصوده وبين مراده حتى لا يكون مشتبها، لأنه لفظ الاستغاثة في عصره بات لفظا محتملا لعدد من المعاني المختلفة في حكمها.

الرابع: أن ابن تيمية ما زال يكرر كلامه في الحكم على الاستغاثة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله ونحوها من الصور بعد المناظرة، فإن المناظرة وقعت سنة

---

(١) الاستغاثة في الرد على البكري (١١٢/١).

(٢) الاستغاثة في الرد على البكري (١١٥/١).

(٧٠٧هـ) كما ذكر البرزالي نفسه، فقد بقي بعدها ما يقرب من عشرين سنة، وألف كتبا متعددة بعضها في موضوع الاستغاثة نفسها، فمما ألفه بعد هذه السنة: كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، وكتاب الرد على الإخنائي، وثم احتمال كبير أنه ألف كتاب الاستغاثة بعد هذه السنة أيضا[1].

وفي هذه الكتب ما زال يقرر الحكم على الاستغاثة بالقبور ونحوها بالشرك الأكبر من غير تقييد باعتقاد الربوبية، وعدد من الشواهد التي ذكرت في المبحث الأول مأخوذ من هذه الكتب.

فهل من المعقول أن يبقى ابن تيمية ما يقرب من عشرين سنة قد تراجع فيها عن قول كبير يحكي عليه الإجماع ويذكر أنه من المعلوم من دين الإسلام بالضرورة ثم لا يصرح برجوعه عنه ولو مرة واحدة تصريحا بينا ظاهرا، وإنما نعتمد فيه على جمل ومناظرات ليست بينة، بل لا تدل عليها في الحقيقة؟!!.

الخامس: أن ذلك التراجع مناقض لما يحكيه عنه تلاميذه، فإن عددا من كبار تلاميذه ما زالوا يحكون عنه بعد موته قوله بالحكم بالشرك الأكبر على الاستغاثة بالقبور ونحوها من غير تقييد باعتقاد الربوبية.

فهل من المعقول أن يبقى ابن تيمية عشرين سنة متراجعا عن قوله في مسألة كبيرة ولا يدرك تلاميذه ذلك عنه ويحكون عنه، بل بعضهم يحكى عنه ما يناقض ذلك التراجع؟!.

فإن ابن القيم ينقل عن شيخه الحكم بكفر المستغيثين بالقبور، حيث يقول: " **قال شيخنا قدس الله روحه: وهذه الأمور المبتدعة عند القبور مراتب: أبعدها عن**

---

(١) انظر: الترتيب الزمني لمؤلفات ابن تيمية، حماد الحماد (٧-١٢).

الشرع: أن يسأل الميت حاجته، ويستغيث به فيها، كما يفعله كثير من الناس، قال: وهؤلاء من جنس عباد الأصنام، ولهذا قد يمتثل لهم الشيطان في صورة الميت أو الغائب، كما يتمثل لعباد الأصنام، وهذا يحصل للكفار من المشركين وأهل الكتاب، يدعو أحدهم من يعظمه، فيتمثل له الشيطان أحيانا، وقد يخاطبهم ببعض الأمور الغائبة، وكذلك السجود للقبر، والتمسح به وتقبيله..."[١].

وكذلك الحال في ابن عبدالهادي، فإنه في رده على السبكي أكثر من النقل عن ابن تيمية في مسألة الاستغاثة بالقبور والحكم عليها بأنه من الشرك الأكبر.

---

(١) إغاثة اللهفان (١/٣٩١).